الوثيقة الختامية

الرسائل الرئيسية المقترحة لتسريع وتيرة التقدّم في تنفيذ الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا اجتماع تشاوري افتراضي في 16 شباط/فبراير 2022 حول **"الأبعاد البيئية لأجندة التنمية المستدامة: دور الحلول المستمدة من الطبيعة في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحّر وتعزيز مرونة (منعة) المنطقة العربية"**. وكان الهدف من الاجتماع تبادل الآراء والخبرات والتجارب حول تسريع وتيرة التقدّم في تنفيذ الهدف الخامس عشر من خلال تعزيز الحلول المستمدة من الطبيعة.

تناولت مناقشات الاجتماع الأولويات الإقليمية لتسريع وتيرة التقدّم في تنفيذ الهدف 15 في المنطقة العربية مع أخذ الترابط مع الهدفين الثالث عشر المعني بالعمل المناخي والهدف السابع المعني بطاقة نظيفة وبأسعار معقولة بعين الاعتبار. وتناول الاجتماع الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة عن فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والجفاف، وبالأخص الآثار على سبل عيش السكان في المناطق الريفية.

نتج عن الاجتماع هذه الوثيقة الختامية التي تتضمن مجموعة من الرسائل الرئيسية التي تعكس وجهات النظر الإقليمية حول المسارات المختلفة لتسريع تحقيق الهدف 15 في المنطقة العربية. واسترشدت هذه الوثيقة كذلك بتوصيات الاجتماع العشرين للفريق العربي المعني بالاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بمكافحة التصحر والتنوّع البيولوجي التابع لجامعة الدول العربية. وستقدّم هذه الوثيقة إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022 (15-17 آذار/مارس 2022) وتدعم المدخلات الإقليمية لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 (5-15 تموز/يوليو 2022). وأخيرًا، ستُعرض الرسائل والنتائج أيضًا على الدورة المقبلة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام 2022.

شارك في الاجتماع ما يزيد عن 150 مشارك ومشاركة من 18 دولة عربية من الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الاقليمية والدولية ومن الفريق العربي المعني بالاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بمكافحة التصحر والتنوّع البيولوجي، ومن منظمات المجتمع المدني والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

الرسائل الرئيسية:

أ- وضع المنطقة الراهن وتحقيق الهدف 15:

- تعاني المنطقة العربية من فقدان متسارع للأراضي الصالحة للزراعة والتنوع البيولوجي وتواجه عوائق شتّى في تحقيق مقاصد (غايات) الهدف الخامس عشر. فتسعون في المائة من فقدان التنوع

البيولوجي والإجهاد المائي ناتج عن استخراج الموارد ومعالجتها[1]، وأكثر من تسعين في المائة من الأراضي في المنطقة العربية مصنّفة على أنها قاحلة أو شديدة الجفاف مع هطول محدود للأمطار[2]. وقد خسرت المنطقة 6.3% من غطائها الحرجي بين عامي 2000 و2015، وتقدّر التكلفة الاقتصادية لتدهور الأراضي في المنطقة بنحو 9 مليار دولار سنوياً[3].

- المنطقة العربية غنية بالتنوع البيولوجي من حيث الأنواع والأعداد والتي تكيفت مع الضغوط الطبيعية والبشرية الصعبة على مدى السنين، إلا أن المخاطر المحيطة بالتنوع البيولوجي في تزايد مستمر ولا بد من توسيع نطاق التدخل للمحافظة عليه من أجل استمرار خدمات النظم الإيكولوجية اللازمة للحياة وللتنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- ساهمت المنطقة في دعم التوجه العالمي للمحافظة على التنوع الحيوي والحد من تدهور الأراضي والتخفيف من أثار التغير المناخي من خلال استضافتها لمؤتمر الأطراف (14) لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واجتماعات مجموعة العشرين لعام 2020، واستضافتها المقبلة لمؤتمري الأطراف (27 و28) لاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.
- هنالك مبادرات إقليمية ووطنية واعدة تهدف للحد من تدهور الأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي والتصدي لأثار التغيرات المناخية مثل الخطة العربية لدعم تنفيذ الاطار الاستراتيجي العالمي لمكافحة التصحر (2018 -2030)؛ والاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية (2020 - 2040)؛ ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر (MGI) التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في 2021؛ ومشروع السد الأخضر في الجزائر ضمن المبادرة الأفريقية "الجدار الأخضر الكبير" والمبادرة المصرية بشأن اتباع نهج متسق لمواجهة التغيرات المناخية وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي؛ والمبادرة العراقية حول إنعاش بلاد وادي الرافدين لمواجهه آثار التغير المناخي وغيرها من المبادرات.

ب- احتياجات المنطقة العربية للتقدم في تنفيذ الهدف 15:

- تعزيز الشراكات الإقليمية- بما في ذلك تلك المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وما بين الدول المانحة ودول الجنوب- لدعم التخطيط الإقليمي، وزيادة المعرفة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود الخاصة بمكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- وضع وسن وإصدار تشريعات وقوانين لمحاسبة المعتدين على النظم البيئية وعلى الأراضي الزراعية ولوقف الانتهاكات البيئية الناتجة عن الصراعات المسلحة والاحتلال خاصة في فلسطين، علما ان هنالك صعوبة في تنفيذ القوانين في الدول التي تشهد صراعات وتوترات أمنيه.

[1] https://www.resourcepanel.org/reports/global-resources-outlook

[2] https://www.unescwa.org/publications/desertification-and-drought-day-2020-food-feed-fibre-sustainable-production-and

[3] ASDR 2020 https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/en/ASDR2020-SDGs/ASDR2020-SDG15.pdf

- الاستثمار في توسيع المناطق المحمية في المنطقة بما في ذلك النظم البيئية الأرضية، والجبلية والمياه العذبة، وفي الادارة السليمة لها، وإصلاح النظم البيئية المتدهورة والنقاط الساخنة للتنوع البيولوجي لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية، ولا سيما الحد من الفقر والبطالة.
- إدراج القضايا المترابطة بالاقتصاد الدائري وتغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي وتعزيز المنعة في الخطط الوطنية وأطر التنمية المستدامة.
- تطبيق معايير الاستدامة المناسبة عند تطوير خطط تحوّل المنطقة العربية إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة وذلك لضمان حماية النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي وتلبية احتياجات الطاقة للسكان في آن واحد.
- استصلاح أو استعادة الأراضي المتدهورة مسؤولية مشتركة تشمل الحكومات ومستخدمي الأراضي (المزارعين) ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم، وتعزيز مشاركة الشباب العربي في هذه الجهود بصفتهم قادة المستقبل.
- حاجة المنطقة للاستفادة من الفرصة التي يوفرها الحشد العالمي ضمن أدوات مترابطة ومتآزرة للمسارات الدولية المختلفة: اجندة التنمية المستدامة 2030، اتفاقية باريس حول تغير المناخ، اتفاقية الامم المتحدة حول التنوع البيولوجي، اتفاقية الامم المتحدة حول تدهور الاراضي، الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة حول تغير المناخ، عقد الامم المتحدة لإصلاح النظم الايكولوجية، الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 واتفاق غلاسكو حول المناخ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.
- الاستفادة من الحشد العالمي ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة مع المسارات العالمية وتحقيق الالتزام السياسي الجاد لوقف تدهور النظم البيئية، وقيام الدول العربية بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة التنفيذ.
- اعتماد مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل، ووضع إجراءات لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية.
- دمج الحلول المستمدة من الطبيعة في خطط التعافي ما بعد كوفيد-19، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية، وتعزيز اعتماد البلدان على هذه الحلول التي تحقق التآزر في المحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الاراضي والتخفيف من آثار الجفاف.
- العمل على وضع آليات لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات مما يسهم في إعتماد "نهج تشاركي يضم فئات وأطياف المجتمع المختلفة في التخطيط ووضع الميزانيات والتنفيذ لمبادرات ومشاريع مكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك القطاع الخاص والسكان الريفيين، والنساء والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة.
- استخدام المعارف والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية ودمجها مع التقنيات الحديثة، ومن المهم التركيز على إدارة واستدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على النباتات والاشجار والبذور الأصلية (المحلية) لكل منطقة.

ج- المحفزات التي تسرع تحقيق الهدف 15

- تطوير سياسات وتشريعات وطنية داعمة للمحافظة على النظم الايكولوجية والأراضي وآليات مبتكرة لتمويل المشاريع ذات العلاقة.
- تعزيز دور المساءلة في جميع المبادرات الهادفة الى المحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي، والذي يضمن تحديد المسؤوليات وتعزيز الثقة في غايات المبادرات، ويتوجّب تكثيف جهود المتابعة والإبلاغ والتحقق في هذا السياق، وربط ذلك بنظام معلومات يعتمد جمع البيانات البيئية بشكل متكامل وتطوير الحسابات الوطنية البيئية.
- اعتماد التقنيات الخضراء في عمليات الإنتاج الزراعي والاستثمار فيها على امتداد سلسلة الإمداد للحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها، والاستثمار في التقنيات الرقمية.
- تضمين الحلول المستمدة من الطبيعة في برامج التنمية الوطنية والمحلية لإعادة البناء بشكل أفضل.
- تعزيز البرامج التي تدعم المرأة الريفية وتعزز مهاراتها ومعرفتها وذلك لدورها الأساسي في الحفاظ على الأراضي والتربة والتنوع البيولوجي.
- تقديم حوافز لتعزيز البحث والتطوير لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الدائري بم يسهم في تعزيز القدرة على الصمود والمرونة جراء تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.
- زيادة الاستثمارات الوطنية والإقليمية لتنفيذ التزامات الدول العربية للحد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف، لا سيما في البلدان العربية الأقل نمواً والبلدان التي تشهد احتلال ونزاعات والتي تعاني من شح شديد في المياه.
- التركيز على برامج الإرشاد والتوعية البيئية وتطوير المناهج التعليمية بمختلف مستوياتها وادماج المفاهيم البيئية فيها.
- دعم ومرافقة الشباب العربي رواد الاعمال في مشاريعهم التي تعنى بحفظ التنوع البيولوجي، وتعزيز المشاريع في مجال زراعة النباتات الطبية وتربية النحل خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة وتسهيل آلية حصولهم على الاراضي.